



Funded by
the European Union



EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed



بيان صحفي

11 كانون الأول / ديسمبر 2019
تونس العاصمة، تونس

المنتدى الإقليمي حول مكافحة التمييز في التشريعات يؤكد ضرورة احترام حقوق المرأة

اجتمع مائة وأربعة وخمسون مشارك ومشاركة من سبعة وثمانين منظمة مجتمع مدني ، إلى جانب صناع القرار والممثلين/ات الوزاريين/ات وخبراء وخبيرات النوع الاجتماعي والقانون ، فضلاً عن وسائل الإعلام من اثني عشر دولة من جنوب البحر المتوسط يومي 10 و 11 ديسمبر/ كانون الأول في تونس لحضور المنتدى الإقليمي حول مكافحة التمييز في التشريعات. ناقش المشاركون/ات سبل تحسين تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق المرأة ، وخاصة الإعلان الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط بشأن حقوق المرأة (القاهرة ، 27 نوفمبر 2017) واتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول) ، 2011). بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية الاتفاقيات لحماية حقوق المرأة ، كما هدف المنتدى أيضاً إلى إشراك صناع القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

تم عقد المنتدى الإقليمي تحت مظلة الحملة الإقليمية حول عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات ، والتي أطلقتها المبادرة النسوية الأورومتوسطية (EFI) مع أعضاء ائتلاف مكون من تسع منظمات لحقوق المرأة في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس ، في إطار المشروع الإقليمي "مكافحة العنف ضد النساء في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط" ، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

أكد السيد جون بيير ساكاز ، وفد الاتحاد الأوروبي إلى تونس ، أن العنف ضد النساء والفتيات هو عنف ضد البشرية ككل ، ويجب ألا يكون له مكان في أوروبا أو أي مكان آخر في العالم. ويبقى حجم المشكلة مقلقاً: حيث تعرضت واحدة من كل ثلاث نساء في أوروبا للعنف البدني و / أو الجنسي. لذلك يبقى هدفنا واضحاً: القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وأضاف انه سيبقى الاتحاد الأوروبي في طليعة هذه التعبئة الدولية للدفاع عن حقوق كل امرأة وكل فتاة في العيش بحرية وأمان.

ذكرت السيدة سلوى كنو، رئيسة جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية أن تبني قوانين شاملة للمساواة وتخصيص أليات وسبل لتنفيذها هو حجر الأساس لحماية حقوق النساء. وشددت على أهمية التعاون بين دول المنطقة العربية وتبادل وجهات النظر وتبني نظرة شمولية للمنطقة ككل لوضع قوانين مشتركة على الرغم من الاختلافات في الوضع والسياق من بلد إلى آخر.

رحبت السيدة ليليان هولز-فرنش ، الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية ، بالمنتدى كخطوة رئيسية في عملية الحوار السياسي لإشراك صناع القرار في وضع إطار قانوني شامل بشأن العنف ضد النساء والفتيات في إقليم جنوب البحر الأبيض المتوسط .

وناقش المشاركون/ات الأولويات الإقليمية لإلغاء وتعديل التمييز القانوني ضد النساء في قوانين الأحوال الشخصية والقوانين الجنائية ، بما يتماشى مع المعايير والأطر الدولية والقانونية مثل اتفاقية اسطنبول واتفاقية سيداو. تم الاتفاق على الحاجة إلى تطوير واعتماد قوانين شاملة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في كل بلد من بلدان المشروع بالإضافة إلى تطوير إجراءات الدعوة المشتركة. تم تسليط الضوء على الدور المركزي للمرصد الإقليمي للمجتمع المدني بشأن العنف ضد المرأة ، الذي تم انشاءه في مارس/اذار 2019 في الأردن باعتباره أداة أساسية لدعم اعتماد وتنفيذ هذه القوانين ، ومتابعة الالتزامات الحكومية حول تنفيذ الاجتماع الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط حول حقوق المرأة.

لمزيد من المعلومات ، يرجى التواصل مع منسقة المشروع في تونس هيفاء ذويب على dhouibhayfa9@gmail.com أو 0021655822382.